

العنوان: أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 49 على جودة التقارير المالية

المصدر: مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية

الناشر: جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة

المؤلف الرئيسي: تماراز، محمد حامد مصطفى

مؤلفين آخرين: أحمد، عمرو مصطفى عبدالحليم(م. مشارك)

المجلد/العدد: 1ع

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2022

الشهر: يونيو

الصفحات: 323 - 346

رقم MD: 1405255

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

اللغة: Arabic

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: المعايير المصرية، معايير المحاسبة، التقارير المالية، العقود التجارية، عقود الإيجار

رابط: <http://search.mandumah.com/Record/1405255>

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتياف الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

تمراز، محمد حامد مصطفى، و أحمد، عمرو مصطفى عبدالحليم.
(2022). أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 49 على جودة
التقارير المالية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع 1 - 323 ،
346. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1405255>

إسلوب MLA

تمراز، محمد حامد مصطفى، و عمرو مصطفى عبدالحليم أحمد.
"أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 49 على جودة التقارير
المالية." مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية ع 1 (2022): 323 -
346. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1405255>



كلية التجارة
قسم المحاسبة

أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ على جودة التقارير المالية

عمرو مصطفى عبد الحليم أحمد
معيد بكلية الاقتصاد والإدارة

جامعة ٦ أكتوبر

أ.د. محمد حامد مصطفى تماراز
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ

كلية التجارة - جامعة حلوان

أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ على جودة التقارير المالية

أ.د/ محمد حامد مصطفى تمرار

أستاذ المحاسبة المتفرغ

كلية التجارة- جامعة حلوان

عمر مصطفى عبد الحليم أحمد

معيد بكلية الاقتصاد والإدارة

جامعة ٦ أكتوبر

المستخلص:

استهدف هذا البحث إجراء دراسة إنتقادية لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ وإظهار أوجه القصور التى أدت إلى التحول نحو تبني المعالجات المحاسبية الخاصة بمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ والذي يعد ترجمة حقيقية لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩، بالإضافة إلى إجراء تقييم وتحليل لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ للوقوف على نقاط الضعف لمحاولة علاجها فيما بعد وإظهار أثر تطبيق هذا المعيار على كل من القوائم المالية. وخلصت الدراسة الى وجود قصور حقيقي في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ فى التعبير عن الجوهر الاقتصادي لعقود الإيجار. كما أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ سوف يؤدي إلى ضرورة الإعتراف المحاسبي عن جميع عقود الإيجار داخل الميزانية لدى المستأجر مما يساهم ذلك فى الحد من ظاهرة التمويل الخفي (التمويل خارج الميزانية). وذلك على الرغم من المشاكل العديدة التى تواجه تطبيق هذا المعيار خاصة الشركات المستأجرة، حيث أن معظمها يحاول تجنب إثبات العقود الإيجارية والافصاح عنها خوفاً من انصراف المستثمرين والمقرضين من التعامل معها.

الكلمات المفتاحية: عقود الإيجار، معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠، معيار التقرير المالي الدولي رقم

١٦، معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩، التمويل خارج الميزانية، جودة التقارير المالية.

The Impact of the Application of Egyptian Accounting Standard No. 49 on the Quality of Financial Reports.

Prof. Dr. Mohamed Hamed Mostafa Tamraz & Amr Mostafa Abdel Halim Ahmed

Full-time Professor of Financial Accounting

Demonstrator at the Faculty of

Faculty of Commerce - Helwan University

Economics and Management (O6U)

Abstract:

This research aimed to conduct a critical study of the Egyptian Accounting Standard No. 20 and to show the shortcomings that led to the shift towards adopting the accounting treatments of the International Financial Reporting Standard No. 16, which is a true translation of the Egyptian Accounting Standard No. 49, in addition to conducting an evaluation and analysis of the Egyptian Accounting Standard No. 49 to determine On the weaknesses in order to try to treat them later and to show the impact of applying this standard on each of the financial statements. The study concluded that there is a real deficiency in the Egyptian Accounting Standard No. 20 in expressing the economic essence of lease contracts. Also, the application of Egyptian Accounting Standard No. 49 will lead to the need for accounting recognition for all lease contracts within the tenant's budget, which contributes to reducing the phenomenon of hidden financing (Off-balance sheet). This is despite the many problems facing the application of this standard, especially the leased companies, as most of them try to avoid proving and disclosing rental contracts for fear of investors and lenders leaving them from dealing with them.

Keywords: lease contracts, Egyptian Accounting Standard No. 20, International Financial Reporting Standard No. 16, Egyptian Accounting Standard No. 49, Off-balance sheet, quality of financial reports.

مقدمة:

يعتبر التأجير أحد أساليب التمويل المألوفة في مجتمع الأعمال المعاصر، حيث يتم استخدامه على نطاق واسع من قبل الشركات وذلك في مختلف الصناعات، حيث أنه يمكننا من الحصول على المعدات والممتلكات واستخدامها دون اللجوء إلى شرائها أو الاقتراض للحصول عليها، وتلجأ الكثير من الشركات إلى استئجار الأصول بدلاً من شرائها وخاصة الأصول التي تتعرض إلى تطورات تقنية سريعة، مما يجعل اتفاق مبالغ ضخمة لشراء هذه الأصول أمراً يبعد عن الرشد الاقتصادي، لذلك تلجأ بعض الشركات لاستئجار الأصول لما تواجهه من صعوبات في الحصول على الأموال، سواء عن طريق زيادة رأسمالها أو عن طريق الاقتراض، كما أنه في بعض الأحيان يكون التأجير هو الحل الوحيد الأمثل للحصول على حق استخدام الأصول المادية التي تكون غير متاحة للشراء (Xu et al., 2017).

ومن هنا نشأت مشكلة المحاسبة عن عقود الإيجار، وذلك من خلال التزايد المستمر في أعداد عقود الإيجار وانتشار الإيجار على نطاق واسع، مما دفع العديد من المنظمات المحاسبية المهنية بالتكاتف من أجل إصدار إرشادات خاصة للمحاسبة عن عقود الإيجار لدى كل من المؤجر والمستأجر، وذلك بسبب اختلاف المعالجات المحاسبية المطبقة لنفس المعاملات الاقتصادية المتشابهة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى عدم تعبير عقود الإيجار عن جوهرها الاقتصادي ومن ثمة الدخول في ترتيبات الإيجار للحصول على تمويل خارج الميزانية.

طبيعة المشكلة:

تعتبر عقود التأجير إحدى مصادر التمويل المهمة التي تستخدمها الشركات كبديل للإقتراض، وذلك من أجل الحصول على الأصول لإستخدامها في عملياتها الإنتاجية، وعادة ما تلجأ الشركات لأستئجار الأصول بدلاً من شرائها وذلك إما لعدم توافر السيولة الكافية لدى الشركة أو لرغبتها في الاحتفاظ بسيولتها من أجل فرص إستثمارية أخرى، لذلك أصبحت هذه العقود إحدى الطرق الشائعة للاستحواذ على الأصول طويلة الأجل ليتم استخدامها من قبل الشركات في العديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة ودول أوروبا نظراً لما توفره هذه العقود للمستأجر من مزايا مثل قلة التكلفة، والمزايا الضريبية، وتجنب مخاطر تقادم الأصول العائدة إلى التطورات التكنولوجية. (عقل، ٢٠١٨)

وقد مرت عقود الإيجار بالعديد من المشاكل والعقبات سواء المحاسبية أو المالية أو حتى التنظيمية والتي أثرت بشكل واضح في مصداقية القوائم المالية وعدم تمثيلها الصالح للواقع الإقتصادي، وترجع بداية هذه المشكلات بالتحديد منذ بداية تطبيق معيار عقود الإيجار في نوفمبر ١٩٧٦م، عندما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار الأمريكي "SFAS13" بعنوان "المحاسبة عن عقود الإيجار" والذي تم تطويره فيما بعد ليعرف بإسم "TOPIC840"، لتقوم بعد ذلك لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في سبتمبر ١٩٨٢م، بإصدار المعيار الدولي "IAS17" بعنوان "المحاسبة عن عقود الإيجار" والذي تم تطويره وإعادة إصداره في ديسمبر ٢٠٠٣م من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليعرف بإسم "IAS17" المعدل، والذي تم العمل به حتى مطلع يناير ٢٠١٦م قبل إلغاؤه وإصدار معيار التقرير المالي الدولي "IFRS16".

ونتيجة لعدم تلبية المعيار الدولي "IAS17" المعدل لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية نتيجة تجاهل بعض المعلومات الملائمة حول الحقوق والإلتزامات التي ينطبق عليها تعريف الأصول والإلتزامات في الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى وضعه شروطاً تحكمية وصفية لتبويب عقود الإيجار كعقود تمويلية وعقود تشغيلية، مما ترتب على هذه الشروط أن المستأجر أصبح بإمكانه إخفاء التمويل الحقيقي للعقود التي لا تستوفي هذه الشروط ومعالجتها كعقود إيجار تشغيلية، دون الإعتراف بالأصول والإلتزامات الناشئة عنها في قائمة المركز المالي الخاصة بها، وبالتالي ظهور ما يعرف بظاهرة "التمويل خارج الميزانية" Off-Balance sheet financing. (مجد، ٢٠١٨)

ومن ناحية أخرى فقد أدى هذا التجاهل إلى أن المعلومات المعروضة أصبحت لا تعبر بصدق وأمانة عن أنشطة التأجير في القوائم المالية، ونتيجة لذلك فقد نشأت العديد من المشكلات المحاسبية نتيجة تطبيق المعيار الدولي "IAS17" المعدل، الأمر الذي تطلب إعادة النظر فيه لمعالجه وتطويره. وإنطلاقاً من مواكبة التطور القائم في مجال معايير المحاسبة الدولية، قام مجلس معايير المحاسبة المصرية بعمل مسودة لمعيار محاسبي مصري جديد يحمل رقم (٤٩) والخاص بعقود التأجير، وذلك من أجل تلبية ومواكبة التطور الدولي في مجال المعايير المحاسبية ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) الخاص بالتأجير التمويلي .

وبالرغم من أن المعايير الثلاثة الجديدة (ASC 842, IFRS 16) معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) تتميز بالعديد من المزايا والتي قضت على معظم المشاكل المحاسبية السابقة لعقود الإيجار، إلا أنه مازال هناك إختلاف في الآراء حول وجود أوجه للقصور في هذا المعايير من عدمه، فقد أوضحت العديد من الدراسات تأييدها المباشر للمعيار الجديد "IFRS16" مثل دراسة (Öztürk, & Serçemeli, 2016) والتي توصلت إلى أنه مع نشر المعيار الجديد الخاص بالمحاسبة عن عقود الإيجار، سيتم التقرير عن جميع عقود الإيجار بنفس الطريقة والإفصاح عن الإيجارات غير المسجلة في قائمة المركز المالي ، ومن ثم تقديم معلومات أكثر شفافية ومصداقية وأكثر دقة وقابلة للمقارنة.

وتتمثل مشكلة البحث فى التساؤلات البحثية الآتية:

- ١- هل هناك قصور حقيقي يعترى معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ (القواعد والمعايير المتعلقة بعمليات التأجير) فى التعبير عن الجوهر الاقتصادى لعقود الإيجار؟
- ٢- هل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ (عقود التأجير) قد توصل إلى حل جذري لعلاج مشكلة التمويل خارج الميزانية؟
- ٣- هل تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ (عقود التأجير) سوف يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية؟

هدف البحث:

يتمثل هدف البحث فى دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ (عقود التأجير) على جودة التقارير المالية.
ويتم تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:-

- ١- الوقوف على أسباب التحول ونقاط الضعف بالنسبة لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ والتي أدت إلى صدور معيار التقرير المالي الدولي الجديد رقم ١٦.
- ٢- إجراء تقييم وتحليل لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ لمعرفة نقاط الضعف لمحاولة علاجها فيما بعد.
- ٣- معرفة أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ على جودة التقارير المالية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:-

- الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للبحث فى موضوعه الذي يتناوله، من حيث ندرة الدراسات المحاسبية فى بيئة الأعمال المصرية (وذلك فى حدود ما أطلع عليه الباحث)، بالإضافة إلى أن البحث يسعى إلى تقييم وتحليل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩، وذلك من أجل التعرف على جوانب النقص التى قد تعترى تطبيق المعالجات المحاسبية له، وأيضاً معرفة أثر ذلك على جودة التقارير المالية.
- الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العلمية فى محاولة الباحث لإجراء تقييم وتحليل لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ لمعرفة مدى قدرة المعيار على تحسين جودة التقارير المالية بالنسبة لشركات التأجير التمويلي المقيدة فى البوصة المصرية والوقوف على نقاط الضعف وجوانب القصور التى تحد من تطبيق المعالجات المحاسبية بالشكل السليم وفقاً للجوهر الإقتصادى للمعاملة، وليس من خلال الشكل القانوني للعقد.

حدود البحث:

سوف يقتصر البحث على التعرض إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ (عقود التأجير) بالعرض والتقييم لمعرفة الأثر على جودة التقارير المالية، وكذلك معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ وذلك من أجل معرفة جوانب الضعف والقصور التي أدت إلى التحول نحو بناء معايير جديدة، كما أن البحث لن يتعرض إلى باقى المعايير الأخرى الخاصة بعقود الإيجار وخاصة المعيار الأمريكي (ASC842) إلا فى ضوء ما يخدم البحث، بالإضافة إلى عدم تعرضه للأثار الضريبية الناتجة عن التطبيق.

منهجية البحث:

تحقيقاً للهدف الأساسى للبحث وكذلك أهدافه الفرعية فقد أعتمد الباحث على هذا المنهج:-

■ المنهج الوصفى التحليلي: قام الباحث بالإعتماد على هذا المنهج فى إعداد الجزء النظري الخاص بالبحث وكذلك فى صياغة المشكلة والفروض والأهداف، وذلك بالإعتماد على العديد من المراجع والدراسات العلمية السابقة العربية منها والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث والتي أمكن التوصل إليها، حيث قام الباحث بعرضها وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج وتوصيات البحث.

خطة البحث:

لتحقيق هدف الدراسة سوف يتم تنظيم المتبقى منها على النحو الآتي:-

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً: أسباب التحول ونقاط الضعف لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ والتي أدت إلى صدور معيار التقرير المالي الدولي الجديد رقم ١٦.

ثالثاً: تقييم مدى فاعلية معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ فى التعبير عن الجوهر الاقتصادي لعقود الإيجار والحد من التمويل خارج الميزانية.

رابعاً: تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري على جودة التقارير المالية والمنافع المترتبة عليه.

النتائج والتوصيات والمراجع.

أولاً: الدراسات السابقة:

١- دراسة (Öztürk, & Serçemeli, 2016):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير معيار عقود الإيجار "IFRS16" Leases على قائمة المركز المالي والنسب المالية الرئيسية من خلال دراسة حالة على شركات الطيران في تركيا، وقد قام الباحث بمقارنة القوائم المالية للشركة قبل تطبيق المعيار وبعده لقياس الأثر، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار "IFRS16" سيكون له أثر جوهري واضح على القوائم المالية للشركة، حيث زادت الخصوم بنسبة 52.2% والأصول بنسبة 29.3% وحقوق الملكية بنسبة 12.5%، وكذلك الأثر على النسب المالية الرئيسية من زيادة في نسبة الديون إلى الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية وذلك بعد رسلة جميع عقود الإيجار غير المسجلة.

٢- دراسة (كريمة، ٢٠١٦):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي والمشاكل المترتبة عليها في إطار المعايير المحاسبية، فضلاً عن تقييم مدى ملائمة المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفقاً للمعايير الدولية للشركات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن قرار التأجير التمويلي هو البديل المثالي لقرار الاقتراض لشراء الأصول الرأسمالية على الرغم من العقبات والمشكلات سواء المحاسبية أو التنظيمية، والتي ترجع في معظمها إلى وجود فروق جوهريّة في المعالجات المحاسبية بين المعايير الدولية والمصرية لعقود الإيجار التمويلي.

٣- دراسة (Sliwoski, 2017):

كما دافعت هذه الدراسة عن المعايير الجديدة لعقود الإيجار من خلال مراجعتها للإرشادات الجديدة لمحاسبة عقود الإيجار ومقارنتها بالإرشادات قبل تطبيق إرشادات عقود الإيجار الجديدة ASU، وقد توصلت الدراسة إلى أن إرشادات ما قبل إصدار معايير عقود الإيجار الجديدة ASU كان يوجه لها انتقاد أساسي وهو استخدام اختبارات الخطوط المضئنة، إلا أن الإرشادات الجديدة قد عالجت هذه القضية عن طريق السماح بتصنيف عقد الإيجار باعتباره عقد إيجار تمويلي من خلال تسجيل أصل (الحق في الاستخدام) والالتزامات المتعلقة بالأصل المستاجر لكل من عقد الإيجار التمويلي والتشغيلي.

٤- دراسة (عوض ، ٢٠١٧):

تناولت الدراسة تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الإيجارية على تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تقييم مدى تأثير عقود الإيجار على الوضع المالي ونتائج أعمال المنشأة. حيث يمكن استخدامها

كمقياس لتقييم أداء المنشأة وتحقيق الموضوعية من خلال توحيد المعالجة المحاسبية للمعاملات المتشابهة. وانتهت الدراسة الي أن تطبيق معيار المحاسبة عقود الإيجار IFRS16 يساهم في تحسين شفافية التقارير المالية، من خلال تعزيز متطلبات الإفصاح . عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية والتمثيل الصادق للقوائم المالية وتحسين شفافية القوائم المالية. كما أن تحقيق الإتساق في المعاملات المحاسبية المتشابهة اقتصادياً في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار يحقق خاصية القابلية للمقارنة ويؤدي إلى دعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في أسس الإعتراف والإفصاح عن الإيجارات التشغيلية.

٥-دراسة (هارون، ٢٠١٧):

تناولت الدراسة الإفصاح عن عقود الإيجار طويلة الأجل في ضوء معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والسعودية، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين متطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار طويلة الأجل بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية. وتوصلت الدراسة الي وجود إتفاق بين بعض متطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار طويلة الأجل بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية ووجود إختلاف بين البعض الآخر الذي يتطلب التقارب بينهما.

٦-دراسة(Hladika, & Valenta, 2018):

يتمثل الهدف من هذه الدراسة حول دراسة وتحليل التأثيرات الرئيسية التي ستترتب على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 16 والنموذج المحاسبي الجديد للتأجير على القوائم المالية، وذلك من خلال تحليل النتائج والأثار الرئيسية لتنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية 'IFRS16' من خلال دراسة الحالة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعيار الدولي الجديد 'IFRS16' والنموذج المحاسبي الجديد للإيجارات سيوفران للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية معلومات أكثر دقة وموثوقية وذلك من أجل تقييم المركز المالي وتقييم إلتزامات الديون للشركة، فضلاً عن تقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة بشكل أكثر دقة.

٧-دراسة (محمد، ٢٠١٨):

تناولت هذه الدراسة المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS 16 وأثرها على تحسين القوائم المالية ، حيث يعتبر نشاط التأجير التمويلي مصدر تمويلي هام للحصول على الأصول الرأسمالية اللازمة للنشاط والتي يتطلب شرائها تخصيص جزء كبير من الأموال. وتوصلت الدراسة الى أن إلى أن معيار "IAS17" المعدل يشوبه العديد من المشكلات أهمها مشكلة التمويل خارج الميزانية والتحايل على شروط الرسملة، مما أدى ذلك إلى عدم التمثيل الصادق لعقود الإيجار وعدم القابلية للمقارنة بين القوائم المالية وكذلك عدم توافر المعلومات الملائمة والموثوقة التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي فإن

تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) سوف يعمل بشكل كبير وإيجابي على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك علاج مشكلات عقود الإيجار وخاصة مشكلة التمويل خارج الميزانية.

٨-دراسة (Kusano, 2018):

وقد هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتقييم آثار رسمة عقود الإيجار التشغيلية على التصنيفات الائتمانية في اليابان. وعلى وجه الخصوص، تبحث هذه الدراسة في ما إذا كانت وكالة التصنيف الائتماني تأخذ في الاعتبار معلومات التأجير التشغيلي عند تحديد تصنيفات الائتمان والأسلوب المتبع في ذلك. وقد قامت هذه الدراسة أولاً: بإظهار أن عقود الإيجار التشغيلية المرسمة ترتبط بالتصنيفات الائتمانية. ثانياً: أن الارتباط بين عقود الإيجار التشغيلية مقابل الإيجارات التمويلية والتصنيفات الائتمانية لا يختلف اختلافاً جوهرياً. ومع ذلك تكون عمليات الإفصاح عن التأجير التشغيلي أقل موثوقية ومصداقية. وقد توصلت الدراسة إلى أن عقود الإيجار التشغيلية لا ترتبط بالتصنيفات الائتمانية وأن مخاطر عقود التأجير التشغيلي تختلف جوهرياً عن عقود الإيجار التمويلية. إضافة إلى أن موثوقية المعلومات المحاسبية لها تأثيرات هامة على المخاطر المتعلقة بالإيجارات التشغيلية. وتشير هذه النتائج إلى أن وكالة التصنيف الائتماني تأخذ في الاعتبار معلومات التأجير التشغيلي عند تحديد التصنيفات الائتمانية إلى الحد الذي يمكن الإعتماد على هذه المعلومات بدرجة كبيرة من الموثوقية.

٩-دراسة (Giner, B .et, 2018):

تناولت الدراسة القواعد المحاسبية حول عقود الإيجار الشيعلي في الشركات، وأنه يمكن رسمة الإيجارات التشغيلية باستخدام طريقة الرسمة البناءة لتقييم الأصول والالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار وإجراء تحليل مسبق للتأثير العظمي على الشركات غير المالية. وانتهت هذه الدراسة إلى أن النسب المبينة بالدراسة تتأثر بشكل كبير برسمة الإيجارات التشغيلية، حيث يظهر التحليل التوضيحي أن الشركات الأكبر حجماً والتي لديها تقييم سوقي أعلى وتنتمي إلى قطاعات البيع بالتجزئة، هي الشركات التي حققت زيادة أكبر في الأرباح قبل الفوائد والضرائب.

١٠-دراسة (عبدالعال، ٢٠١٩):

وتناولت هذه الدراسة تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المصرية والدولية من خلال تحديد جوانب القصور في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ كدافع للتوجه نحو تبني المعالجات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي IFRS16. وتوصلت الدراسة الي ضرورة توحيد شروط عقد الإيجار بالنسبة للمؤجر واعتبار حالتي قصر مدة عقد الإيجار وانخفاض قيمة الأصل المستأجر هما الأساس في تصنيف عقد الإيجار وعدم رسمة الأصل المستأجر.

ثانياً: أسباب التحول ونقاط الضعف لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ والتي أدت إلى صدور

معيار التقرير المالي الدولي الجديد رقم ١٦.

بدأت مشكلة المحاسبة عن عقود الإيجار عندما اختلف شكل عقد الإيجار عن مضمونه الاقتصادي، وإمكانية معالجة المعاملات المتشابهة بطرق مختلفة، حيث أن وجود اختلاف بسيط في شروط عقد الإيجار يؤدي إلى اختلاف كبير في المعالجة المحاسبية، مما يترتب عليه انخفاض القابلية للمقارنة بين الشركات وإتاحة الفرصة لتنظيم المعاملات لتحقيق نتائج محاسبية معينة (churyk et al., 2015). ونظراً لذلك بدأت المنظمات المحاسبية الدولية بالاهتمام بإرساء مبادئ جديدة للمعايير المحاسبية وتعديل متطلبات عقود الإيجار، وبالتالي كان هناك ضرورة ملحة نحو تغيير المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار، وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

١ - وجود التمويل خارج الميزانية (off balance sheet):

تعد مشكلة التمويل خارج الميزانية من أهم مشكلات الإيجار التمويلي، ويرجع ذلك في الأساس إلى وجود بعض التناقضات في المعالجات المحاسبية بين المعايير التي تخص تصنيف عقود الإيجار إلى تمويلي أو تشغيلي، مما يعد ذلك مناخ جيد للتلاعب في عقود الإيجار، حيث يتم التعامل مع عقد الإيجار كإيجار تمويلي، وهنا يتم رسلة الأصل والإفصاح عن التزاماته في قائمة المركز المالي، أو يتم تصنيف عقد الإيجار تشغيلي فلا تظهر الأصول والالتزامات داخل الميزانية وتظهر بأقل من قيمتها الحقيقية للمنشأة وأعطاء صورة غير حقيقية عن المركز المالي السليم، وبالتالي تقاوم مشكلة التمويل خارج الميزانية (كرمة، ٢٠١٦). ومن ناحية أخرى، فإن أحد الانتقالات الرئيسية للمعيار المحاسبة الدولي (IAS ١٧) هو الاختلاف الكبير في معالجة عقود الإيجار لدى المستأجر بين عقود الإيجار التمويلي المدرجة في الميزانية العمومية وعقود الإيجار التشغيلي خارج الميزانية العمومية، وهذا يعني أنه يمكن الإفصاح عن عقود إيجار متشابهة من منظور اقتصادي بطريقتين مختلفتين جداً، مما يترتب عليه انخفاض القابلية للمقارنة بين الشركات (Giner and Pardo, 2016).

٢- وجود بعض التناقضات ونقاط ضعف في المعالجات الحالية لعقود الإيجار:

فقد ظهرت العديد من التناقضات في المعايير الحالية لمعالجة عقود الإيجار، وذلك نتيجة عدم الإتساق بين المعالجات المحاسبية لنفس العقد لدى كل من المؤجر والمستأجر، فالمؤجر يمكنه المحاسبة عن عقد إيجار طويل الأجل كما لو كان عملية بيع بالتقسيط، بينما يعالج المستأجر نفس العقد باعتباره عقد إيجار

تشغيلي، ولا يعتبرها عملية شراء بالتقسيط. ومن هنا يظهر التناقض حيث يفترض المؤجر أنه باع الأصل، بينما يفترض المستأجر أنه استأجر نفس الأصل، وقد أدى هذا التناقض إلى اختفاء بعض الأصول من السجلات المحاسبية والقوائم المالية لدى كل من المؤجرين والمستأجرين (Bauman and Francis, 2009).

٣- عدم كفاية متطلبات الإفصاح المحاسبي لعقود الإيجار:

لا يعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الخاصة بعقود الإيجار في شكل إيضاحات متممة للقوائم المالية خارج الميزانية العمومية للمستأجر إفصاحاً كافياً، حيث أن هذه المعلومات تعد معلومات غير كافية للمستثمرين والمحللين الماليين، مما يضطرهم إلى تقدير أصول والتزامات الإيجار استناداً إلى المعلومات المحدودة المتاحة باستخدام بعض الأساليب التي قد تنتج تقديرات تختلف على نطاق واسع وقد لا تكون دقيقة (ASB, 2016b).

بالإضافة إلى أنه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS17) لا يتم الإفصاح عن العديد من عقود الإيجار داخل الميزانية العمومية للمستأجر، وبالتالي فإن المستأجر لا يقدم صورة حقيقية كاملة عن الأصول التي يسيطر عليها ويستخدمها في عملياته، وعليه فإن الميزانية العمومية أصبحت تفتقد العديد من المعلومات الهامة عن عقود الإيجار بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح (KPMG, 2016).

٤- نقص المعلومات وتعديل القوائم المالية:

عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) توفر الشركات معلومات حول الإيجار خارج الميزانية العمومية في الإيضاحات المتممة لقوائمها المالية، وهذه المعلومات عادة ما تكون محدودة في المحتوى والتفاصيل، ولذلك يلجأ بعض المستثمرين والمحللين الماليين إلى استخدام هذه المعلومات لتقدير الأصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار خارج الميزانية العمومية، والبعض يحاول تقدير القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية، ونظراً لأن هذه المعلومات محدودة، يستخدم العديد من المستخدمين أساليب لتقدير كل من الرفع المالي ورأس المال المستثمر (IASB, 2016).

وهذه التعديلات تتم بواسطة مستثمرين ومحللين لديهم الخبرة، ولكن هناك العديد من المستثمرين لا يقوموا بهذه التعديلات، وبالتالي يعتمدوا على المعلومات الواردة بالقوائم المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، هذه

بالإضافة إلى أن تقديرات الأصول والالتزامات المالية الخاصة بالإيجار يمكن أن تختلف استناداً إلى المعلومات المتاحة والأساليب المستخدمة في التقدير. (محمود، ٢٠١٨)

ومن ناحية أخرى، عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS ١٧) تفصح الشركة عن المصروفات المتعلقة بعقود الإيجار خارج الميزانية العمومية ضمن المصروفات التشغيلية، وعند تقييم أداء الشركة يقوم بعض المستثمرين والمحللين بتعديل قائمة الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الدخل التشغيلي المفصح عنه عن طريق استبعاد الفائدة المقدرة على الإيجارات خارج الميزانية العمومية من المصروفات التشغيلية، بينما يقوم بعض المستثمرين باستبعاد مصروفات الإيجار بالكامل المتعلقة بعقود الإيجار خارج الميزانية العمومية من الربح التشغيلي، بالإضافة إلى تعديل الأهلاك والفائدة، وذلك في محاولة لتحسين القابلية للمقارنة بين الشركات التي تقترض لشراء الأصول والشركات التي توجر الأصول (Maren, 2016).

وبالرجوع إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي نجد أن المعالجات الواردة في المعيار تمثل أحد أبرز مجالات الخروج عن المعايير الدولية، حيث أن تلك المعالجات الواردة اتسمت بالقصور الشديد وذلك كما يلي:

١. استخدم المعيار المفاضلاً مثل عقود التأجير التمويلي كما اتضح ذلك من عنوان ومحتويات المعيار، وذلك بالرغم من أن المعالجات المحاسبية الواردة به هي معالجات تؤدي إلى عقود إيجار تشغيلية وليست تمويلية، مما يؤدي ذلك إلى الحصول على تمويل خارج الميزانية (عبد العال، ٢٠١٩).
٢. لم يسمح المعيار بمعالجة الأصول المستأجرة ووضعها في الميزانية إلا في حالة شرائها في نهاية مدة عقد الإيجار وإهلاكها على مدار العمر الإنتاجي المتبقي لها وبالتالي سوف تظل خارج الميزانية العمومية حتى نهاية مدة العقد (عبد العال، ٢٠١٩).
٣. استخدم المعيار شروطاً كمية وهي نفس الشروط الواردة في المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٣، والذي تم انتقاده من قبل باعتبار أن الشرطين الثالث والرابع من شروط الرسملة في المعيار الأمريكي هما نفس الشرطين الموجودين في المعيار المصري رقم ٢٠، والذي يتم من خلاله التهرب من شروط الرسملة والحصول على تمويل خفي خارج الميزانية (Sliwoski, 2017).
٤. لم يشر المعيار إلى أي حالة تتعلق بالأصل المستأجر وذلك للمعايير ذات الصلة على غرار المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، مما يجعل المعيار وحدة مستقلة عن باقي المعايير، ومما

يتسبب في عدم الاتساق فيما بين المعايير المحاسبية وبعضها البعض، فلم يشر المعيار إلى كيفية استهلاك الأصول المستأجرة وفقاً للمعايير، وإنما أشار إلى إجراء الاهلاكات وفقاً لما جرى عليه العمل وفقاً للعرف وليس وفقاً للمعايير (عبد العال، ٢٠١٩).

ونظراً للانتقادات السابقة ورداً على التحديات الموجهة نحو معايير المحاسبة المصرية والدولية والأمريكية السابقة قام كلاً من الـ FASB, IASB عام ٢٠٠٦ بتوحيد الجهود من أجل عمل مشروع مشترك يعالج كافة المشاكل الواردة بالمعالجات المحاسبية للمعايير السابقة، وعليه فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) في يناير ٢٠١٦ بإصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16)، كما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية معيار (ASC 842) وذلك في ٢٥ فبراير ٢٠١٦، ونظراً للقصور الذي يعتري معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ ومواكبة للتطور في مجال معايير المحاسبة عن عقود الإيجار، قد تم تبني المعالجات المحاسبية الواردة في معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ وصدر معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ والذي يمثل ترجمة حقيقية لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦.

ثانياً: تقييم مدى فاعلية معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ في التعبير عن الجوهر الاقتصادي لعقود الإيجار والحد من التمويل خارج الميزانية.

تمثل المعالجات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ تحولاً حقيقياً بالنسبة لدفاتر المستأجر وذلك من خلال إدراج أصول والتزامات عقد الإيجار داخل الميزانية. ويعرض الجدول التالي ملخصاً لأهم التغيرات وأوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بالنسبة للمستأجرة.

بيان		معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠	معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩
قائمة المركز المالي	الأصول المؤجرة	لا يتم إثباتها بقائمة المركز المالي.	يتم إثباتها في قائمة المركز المالي كأصل "حق انتفاع".
	الالتزامات	يتم إثبات قيمة الإيجار المستحق فقط.	يتم إثبات "إلتزام عقد التأجير"
	مصرف	لا يتم إهلاك الأصول المؤجرة.	يتم إهلاك الأصول المؤجرة.

قائمة الدخل	الإهلاك	
	مصرف الإيجار	مصرف
	قسط دوري ثابت على مدار مدة العقد.	قسط متغير نتيجة فصل الفائدة عن الإهلاك.
	مصرف فائدة التزام عقد التأجير	لا يتم فصله عن مصرف الإهلاك. يتم فصله عن مصرف الإهلاك بإعتباره أحد عناصر تكاليف التمويل.
تكاليف الصيانة والتأمين وغيرها	لا يتم تحميلها على قائمة الدخل لعدم إدراج الأصل ضمن أصول المنشأة.	يتم تحميلها على قائمة الدخل إلا إذا نص العقد على غير ذلك.

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) فهي تقتصر إلى التأصيل الفكري لعقود التأجير التمويلي، ولا توجد تفرقة بين عقود التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي حيث يتم معالجة جميع عقود الإيجار على أنها عقود تأجير تشغيلي أيا كانت طبيعة العقد، مما يؤدي إلى عدم إتاحة المعلومات بشكل كامل لمستخدمي القوائم المالية وبالتالي إنتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وعدم ظهور الأصول والالتزامات بقيمتها الحقيقية مما يؤثر على مؤشرات ومقاييس التحليل المالي والتي لن تعبر عن حقيقة الأداء المالي للشركة (عبد الله، ٢٠١٨).

فعلى الرغم من أن المعالجات السابقة قد قدمت حلاً للعديد من جوانب القصور التي كان يعني منها المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٠، إلا أن العديد من الدراسات قد قدمت نقداً لتلك المعالجات لما لها من أثر على العديد من الجوانب التي سبق بيانها من خلال الدراسات السابقة، إلا أن الباحث يرى أنها ليست بجوانب قصور حقيقية، فإظهار أصول والالتزامات عقد الإيجار ضمن الميزانية يعبر عن الجوهر الاقتصادي لعقد الإيجار، وبالتالي ليس من الأفضل أن تظل أصول والالتزامات عقد الإيجار خارج الميزانية من خلال إنشاء وحدات ذات غرض خاص يتم استخدامها في ترتيب المعاملات الناتجة عن تلك العقود

بغرض الحصول على تمويل خفي خارج الميزانية، ومن ثم نفاجئ بانهيار تلك الشركات كما حدث مع شركة إنرون (عبد العال، ٢٠١٩).

لذلك وفي إطار التطوير المستمر في مجال المعايير وخاصةً معايير المحاسبة المصرية التي تم تطويرها للتلائم مع التطور الفكري الحديث لأحدث الإصدارات المحاسبية على النطاق الدولي وبما يتلائم في نفس الوقت مع ظروف بيئة الأعمال المصرية من أجل تحقيق الإتساق في التطبيقات المحاسبية وشفافية ومصادقية القوائم المالية.

وعليه فإن تمثيل الجوهر الاقتصادي لعقد الإيجار يعتبر هو الصواب بعينه، وما حدث من نقد للمعيار الدولي رقم ١٦ ما هو إلا محاولة لإبقاء الوضع القديم المتمثل في إبقاء المعالجات المحاسبية الموجودة في المعايير المحاسبية الحالية والتي تسببت في الدخول في ترتيبات للحصول على تمويل خارج الميزانية والتي تصب في مصلحة القائمين على إدارة الشركات المستأجرة، وهو ما أكنته إحدى الدراسات السابقة التي تعرضت بالتحليل لرسائل التعليقات المرسلة لكل من FASB&IASB على مسودات المعايير الحديثة لعقود الإيجار والتي أوضحت أن ٨٠% من الشركات كانت ضد التغييرات المقترحة، وأن أحد أسباب رفض التغيير كانت بسبب رفض المديرين في الشركات التغيير بسبب تأثيره على خطط التعويضات المخصصة لهم (Comiran & Graham, 2016)، وقد بينت إحدى الدراسات ذلك بسبب أن المستأجرين يفضلون عقود الإيجار التشغيلية دون الاعتراف بالأصل المستأجر والتزام عقد الإيجار، وذلك حتى تكون نسبة الدين إلى حقوق الملكية أقل بالنسبة للمستأجر، ونسبة العائد على الأصول أعلى، وبالتالي صافي الدخل يكون أعلى في السنوات الأولى لعقد الإيجار، وهو ما ينعكس بالإيجاب على مكافآت وتعويضات الإدارة خاصةً إذا كانت مكافآت الإدارة مبنية على أساس مؤشرات ونسب الأرباح المحققة (عبد العال، ٢٠١٩).

لذلك يرى الباحث أنه يجب أن يتم معالجة عقود الإيجار في معايير المحاسبة المصرية بالإسترشاد بمعيار التقرير المالي الدولي ١٦ IFRS وهو ما حدث بالفعل في معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ والذي يعد ترجمة حقيقية للمعيار الدولي رقم ١٦. والذي يؤدي في نهاية الأمر إلى الاعتراف عن أصول والتزامات عقود الإيجار في صلب القوائم المالية، مما يجعل ذلك التقارير المالية أكثر تعبيراً عن حقيقة الوضع المالي للشركة وكذلك الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات والحد من وجود ظاهرة التمويل خارج الميزانية.

ثالثاً: تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري على جودة التقارير المالية والمنافع المترتبة عليه.

١/١ الأثر على قائمة المركز المالي:

يؤثر معيار التقرير المالي الدولي IFRS16 على قائمة المركز المالي من خلال الحد من تصنيف الإيجارات إلى تأجير تمويلي وتأجير تشغيلي بالنسبة للمستأجر فبدلاً من ذلك يتم رسملة كل الإيجارات من خلال الاعتراف بالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية كأصل (حق الاستخدام) والاعتراف بالالتزامات المالية الناتجة عن المدفوعات الإيجارية المستقبلية، وبالتالي التأثير الأكثر أهمية هو زيادة الأصول والالتزامات المتعلقة بالتأجير وطبقاً لذلك فالشركات ذات الحجم الكبير للإيجارات خارج قائمة المركز المالي سوف يكون هناك تغير في النسب المالية المعتمدة على الأصول والالتزامات مثل الرفع المالي. (عبد الله، ٢٠١٨)

٢/١ الأثر على قائمة الدخل:

أما بالنسبة لتأثير معيار التقرير المالي الدولي IFRS16 على قائمة الدخل فسوف يظهر على الشركات التي تحتفظ بإيجارات خارج قائمة المركز المالي، حيث يتم استبدال الاعتراف بمصروف الإيجار المتعلق بالتأجير التشغيلي بإهلاك الأصل المستأجر (ضمن التكاليف التشغيلية) ومصروف الفائدة على التزامات الإيجار (ضمن التكاليف التمويلية) مما يؤدي إلى توحيد المعالجة المحاسبية لمصروف الإيجار لكل عقود التأجير. (عبد الله، ٢٠١٨)

٣/١ الأثر على قائمة التدفقات النقدية:

كما يتمثل تأثير معيار التقرير المالي الدولي IFRS16 على قائمة التدفقات النقدية في طريقة العرض وليس في القيمة الكلية للتدفقات النقدية المقرر عنها، حيث تقل التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة في مقابل زيادة التدفقات النقدية التمويلية الخارجة، وذلك لأنه وفقاً لمعيار IAS 17 كانت الشركات تقوم بعرض التدفقات النقدية الخارجة بالنسبة للإيجارات السابقة خارج قائمة المركز المالي ضمن الأنشطة التشغيلية، على العكس من ذلك في المعالجة المحاسبية الجديدة سداد أصل التزامات الإيجار يتم ضمن الأنشطة التمويلية، ومدفوعات الفائدة يمكن أيضاً أن تتم ضمن الأنشطة التمويلية. (عبد الله، ٢٠١٨)

وقد أوضحت دراسة (Ozturk and sercemeli, 2016) أن الاعتراف بعقود الإيجار التشغيلي في الميزانية العمومية سيؤدي حتماً إلى زيادة كبيرة في الأصول والالتزامات، ومن ثم زيادة نسبة الالتزامات إلى الأصول، وانخفاض كبير في العائد على الأصول. كما أشارت الدراسة إلى تغير نسبة إجمالي الالتزامات

إلى إجمالي حقوق الملكية بشكل ملحوظ في حالة رسمة عقود الإيجار التشغيلي، والسبب في ذلك يرجع إلى وجود زيادة كبيرة في الالتزامات وانخفاض حقوق الملكية، كما أن نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول قد تغيرت ولكن بصورة أقل، وذلك نظراً لزيادة كل من الالتزامات وإجمالي الأصول، وبناء عليه تشير هذه النتائج إلى تغير المركز المالي للشركات المستأجرة التي لديها عقود إيجار غير مسجلة، وذلك عندما يتم رسمة تلك العقود، إلا أن الأثر النهائي لحجم هذا التأثير يتوقف على كثافة استخدام الشركة للإيجار التشغيلي والقطاع أو الصناعة التي تنتمي إليها.

كما أشارت دراسة (Todorova&Sokolova,2019) أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ سوف يؤدي إلى زيادة الأصول المؤجرة والالتزامات المالية في الميزانية العمومية للمستأجر ، كما ستزيد الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك وإطفاء الدين للمستأجر أيضاً. ووفقاً لذلك ، ستواجه الشركات التي لديها التزامات إيجار مادية خارج الميزانية العمومية تغييرات كبيرة في مقاييسها المالية الرئيسية مثل نسبة الرافعة المالية والعائد على رأس المال المستثمر ومضاعفات التقييم. بشكل عام ، سيزداد إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم بشكل كبير، سوف تزداد الرافعة المالية بشكل كبير، وستتخفض تغطية الفائدة. وعلى الرغم من ذلك سوف تختلف النتائج اختلافاً كبيراً وفقاً للقطاع، فالقطاعات الأكثر تأثراً هي تلك التي تكون فيها نسبة مصروفات الإيجار التشغيلي مقسومة على إجمالي الالتزامات (كثافة الإيجار) أعلى، وبشكل أساسي قطاعات التجزئة والنقل والفنادق والبرمجيات والخدمات. في حالة الثلاثة الأولى، كل ذلك يرجع إلى مستوى التمويل "خارج الميزانية" الذي يحتفظون به، وفي حالة البرامج والخدمات ، يرجع ذلك إلى الحجم الصغير في الميزانية العمومية.

وبتحليل التأثيرات السابقة يرى الباحث أنه على الرغم من الجدل الكبير والمخاوف الكثيرة التي أثارت بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة وذلك في محاولة للإبقاء على الوضع القديم المتمثل في عدم رسمة عقود الإيجار التشغيلية داخل ميزانية المستأجر مما نتج عن ذلك مشاكل عديدة أهمها مشكلة التمويل خارج الميزانية وذلك من أجل مصلحة القائمين على إدارة الشركات المستأجرة، ولكن يرى الباحث أن تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة لعقود الإيجار سوف تساهم إلى حد كبير في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بشكل إيجابي ودعم ثقة مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحليلين الماليين، مما يزيد من درجة الشفافية والموضوعية للأرقام المفصح عنها من قبل الشركات، ومن ثم زيادة جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في (الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم) كل ذلك سوف يؤثر في النهاية على جودة التقارير المالية المفصح عنها.

المنافع المترتبة من تطبيق المعيار الدولي IFRS 16 والمعيار المصري رقم ٤٩ :

يترتب على المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود الايجار وفقاً للمعيارين الدولي والمصري منافع عديدة تتمثل في تحسين عملية اتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي القوائم المالية، وذلك نتيجة لما ينتج عن المعيارين المسحذين من عرض عادل لأصول والتزامات الشركات المستأجرة، وزيادة الشفافية حول الرفع المالي للشركات ورأس المال المستثمر (IASB, 2016c).

وتمثل منافع تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS ١٦) في الآتي:

(أ) تحسين جودة التقارير المالية:

يتطلب المعيارين الدولي (IFRS16) والمصري ٤٩ الاعتراف بأصول والتزامات الايجار لدى المستأجر، وذلك بالنسبة لجميع عقود الايجار، مما يوفر عرضاً عادلاً للمركز المالي للشركة، وزيادة الشفافية حول الرفع المالي للشركة المستأجرة ورأس المال المستخدم. ومن المتوقع أن يتيح ذلك للمستثمرين والمحللين ومستخدمي القوائم المالية تقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي للشركات. ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن يتيح المعيار الجديد معلومات أكثر شفافية ودقة عن عقود الايجار لدى الشركة، مقارنة بمتطلبات المعالجة المحاسبية السابقة وفقاً لمعيار IAS17 والمعيار المصري رقم ٢٠، مما كان يضطر بعض المستثمرين للقيام بتعديل معلومات عقود الايجار خارج الميزانية العمومية باستخدام أساليب متنوعة أقل دقة، في حين لا يقوم البعض الآخر من المستثمرين بذلك، ومن ثم يوفر المعيار الجديد المزيد من فرص التكافؤ لجميع المشاركين في السوق (IASB, 2016c).

(ب) تحسين القابلية للمقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول والشركات التي تقترض لشراء

الأصول:

يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤدي تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) والمعيار المصري الذي يعد ترجمة حقيقية له إلى تحسين كبير في القابلية للمقارنة للمعلومات المالية بين الشركات، ويرجع ذلك إلى ما يتطلبه المعيار الجديد من اعتراف الشركات المستأجرة بأصول والتزامات جميع عقود الايجار، حيث لا يتم التمييز بين عقود الايجار التشغيلية وعقود الايجار التمويلية، هذا بالإضافة إلى قيام الشركات المستأجرة بقياس جميع أصول والتزامات عقود الايجار بنفس الطريقة، ونتيجة لذلك سوف تعكس القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للشركات (IASB, 2016c).

(ج) تحسين عملية اتخاذ القرارات:

كما يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤدي تطبيق المعيار الدولي الجديد IFRS16 والمعيار المصري رقم ٤٩ إلى توفير مجموعة أشمل من المعلومات وإفصاح كاف عن عقود الإيجار مقارنة بما يوفره المعيار السابق (IAS 17) والمعيار المصري رقم ٢٠. مما يوفر مزيداً من الشفافية حول عمليات الشركة ومركزها الاقتصادي، مما يمكن كل من المستثمرين والمقرضين من اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بصورة أفضل، ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يقوم المستثمرون بتحليل المعلومات المالية للشركات دون تعديل عقود الإيجار خارج الميزانية العمومية، مما يوفر أساس أفضل لاتخاذ القرارات، نظراً للإفصاح عن أصول والتزامات عقود الإيجار داخل الميزانية العمومية (IASB, 2016c).

نتائج البحث:

وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافه وأهميته نتلخص نتائج البحث فيما يلي:

- ١- وجود قصور حقيقي في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ في التعبير عن الجوهر الاقتصادي لعقود الإيجار.
- ٢- إن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ سوف يؤدي إلى ضرورة الاعتراف المحاسبي عن جميع عقود الإيجار داخل الميزانية لدى المستأجر مما يساهم ذلك في الحد من ظاهرة التمويل الخفي (التمويل خارج الميزانية).
- ٢- إن تطبيق أساليب القياس والإفصاح المحاسبي طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ "عقود الإيجار" سوف يؤدي إلى زيادة الشفافية والمصادقية بالنسبة للتقارير المالية، مما ينعكس ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي.
- ٣- يساهم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ عقود الإيجار في التحسين والتطوير المستمر في مجال المعايير المحاسبية وذلك من أجل ضمان صحة المعلومات المالية المعروضة في محاولة منه للقضاء على مشكلة الإفصاح المحاسبي خارج الميزانية.
- ٤- يعمل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ "عقود الإيجار" علي تحسين الإفصاح المحاسبي عن عقود الإيجار بهدف ضمان جودة المعلومات المالية المصدرة للمستثمرين والمحللين الماليين من أجل إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

توصيات البحث:

فى ضوء النتائج التى توصل إليها البحث يوصي الباحث بما يلي:

- ١- قيام المنظمات المحاسبية المهنية بتوفير التدريب المهني اللازم على تطبيقات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٩ ومدى إرتباطه بتطبيق القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
- ٢- العمل على نشر ثقافة التأجير التمويلي للمستثمرين المصريين للدخول فى عقود إيجار بإعتبارها الحل الأمثل للإستحواذ على الأصل المستأجر بدلاً من تكبد تكلفة شرائه.
- ٣- ضرورة الربط بين معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩؛ "عقود الإيجار" والقوانين الصادرة لتنظيم نشاط التأجير التمويلي في مصر.
- ٤- توجيه إهتمام الباحثين نحو إجراء مزيد من الدراسات المحاسبية الدقيقة للوقوف على أبرز المشاكل الناتجة من تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٩، وذلك فى محاولة لتقديم حلول فعالة لمواجهة هذه المشاكل والحد من وجود ثغرات يمكن الخروج بها عن ترتيبات عقد الإيجار.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١ - الهيئة العامة للرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، (أكتوبر ٢٠١٩)، " دليل تطبيق معيار ٤٩ - عقود الإيجار"، الموقع الإلكتروني للهيئة: www.FRA.gov.eg.
- ٢ - كريمة، دينا عبدالمعطي، أكتوبر (٢٠١٦) "تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار والمشاكل المترتبة عليها في ضوء المعايير المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مج ٢٠، ع ٣.
- ٣ - عبدالعال، إيهاب إبراهيم حامد، يونيو (٢٠١٩) "تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المصرية والدولية" مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، مج ١، ع ١.
- ٤ - عبدالله، هدى محمد محمد، (٢٠١٨) "دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإنساق المحاسبي وشفافية ومصادقية القوائم المالية مع دراسة ميدانية" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة - جامعة قناة السويس - بالاسماعيلية مج ٩، ع ٣، ١ - ٦٨.
- ٥ - عوض، آمال محمد محمد، (٢٠١٧) "تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الإيجارية على تحسين جودة التقارير المالية لدراسة إستكشافية في البيئة المصرية" مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مج ٢١، ع ٤.
- ٦ - محمد، تامر سعيد عبد المنعم، (٢٠١٨) "المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS16 وأثرها على تحسين القوائم المالية: دراسة مقارنة بالمعيار (IAS17)". مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد (٢)، المجلد (٢٢)، الجزء (١)، ص ص. ١٧٦-٢٥٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Churyk, N.; A. Reinstein and G. H. Lander (2015). Leasing: reducing the game of hiding risk. Journal of Accounting and organization change. 11(2): 162- 174.

- 2- Giner, B., & Pardo, F., (2016), 'Operating lease decision and the impact of capitalization in a bank-oriented country'. *Applied Economics*, Vol. (49), No. (19), pp.1886-1900.
- 3- KPMG. 2016. IFRS 16 Leases A more transparent balance sheet. Available - online at: <https://www.home.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016>.
- 4- Bauman, M.P. and R. Francis. 2009. Significant Change in lease Accounting .on the way. *Commercial Lending Review*. Sep October: 9-17.
- 5- IASB, (13 Jan 2016). 'IASB issues new leasing standard'. Available at: <http://www.iasplus.com/en/news/2016/01/ifrs-16>.
- 6- Sliwoski, Leonard J (2017). Understanding the New Lease Accounting Guidance. *The Journal of Corporate Accounting & Finance*, 28(4), 48-52.
- 7- Xu, Wei; Davidson, Robyn; and Cheong, Chee, (2017). 'Converting Financial Statements: Operating to Capitalized Leases'. *Pacific Accounting Review*, Vol. 29, No. 1, pp. 34-54.
- 8- Öztürk, M., & Serçemeli, M., (2016). 'Impact of New Standard IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios: A case Study on an Airline company in Turkey'. *Business and Economics Research Journal*, Vol. 7, No. 4, pp.143-157.
- 9- Hladika, M., & Valenta, I., (2018), ' Analysis of The Effects of Applying the New IFRS 16 Leases on The Financial Statements'. *Faculty of Economics and Business, University of Zagreb, Croatia, 36th International Scientific Conference on Economic and Social Development – 'Building Resilient Society' – Zagreb, 14-15 December 2018*, pp.255-258.

10- KPMG. 2016. IFRS 16 Leases A more transparent balance sheet. Available – online at <https://www.home.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016>.

11- Kusano, Masaki, (2018), 'Effect of capitalizing operating leases on credit ratings: Evidence from Japan'. Journal of International Accounting Auditing and Taxation, Elsevier Journal, pp.1-11.